وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٧ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم

عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الفيوم جلسة ٢٠٠٧/٣/٢٨ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٨/٦ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٨٨٠٤٩٤,١٧ جنيه (فقط ثمانمائة وثمانون ألفًا وأربعمائة وأربعة وتسعون جنيهًا وسبعة عشر قرشًا لاغير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٦٣٦٧٢٣,٣٦ جنيه (فقط ستمائة وستة وثلاثون ألفًا وسبعمائة وثلاثة وعشرون جنيهًا وستة وثلاثون قرشًا لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٤٣٧٧٠,٨١ جنيه (فقط مائتان وثلاثة وأربعون ألفًا وسبعمائة وسبعون جنيهًا وواحد وثمانون قرشًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ١٢٣٨٣٠١,٣٤ جنيه (فقط مليون ومائتان وثمانية وثلاثون ألفًا وثلاثمائة وواحد جنيه وأربعة وثلاثون قرشًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٠٠٧/٨/٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى